المنعكسات الاجتماعية للتنمية في القطر العربي السوري

الدكتور عبد الكريم حسين

كلية الاقتصاد ـ جامعة دمشق

الملخص

إن معدلات النمو السكاني في سورية من المعدلات المرتفعة في العالم، إذ وصلت إلى ٣٣بألف في الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠، وإلى ٣٣,٣بالألف في الفترة ١٩٧٠-١٩٨١، وبقيت محافظة على مستواها السابق في الفترة ١٩٨١-١٩٩٧، وتختلف معدلات النمو السكاني بين محافظة وأخرى داخل القطر، كذلك تختلف هذه المعدلات بين الريف والحضر. وتعد معدلات المواليد في سورية من أعلى المعدلات في العالم حيث تقدر الآن بـ ٣٩بالألف سنوياً، أما معدلات الوفيات فتعد من المعدلات المنخفضة قياساً إلى البلدان النامية وحتى قياساً إلى العالم إذ بلغت ٦,٦بالألف في عام١٩٩١ كما بلغت معدلات وفيات الرضع ٣٣بالألف.

هذا وإن أحد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الفترة الماضية هو انخفاض معدلات الوفيات مع بقاء المواليد عالية نتيجة للتقدم الحاصل على الأصعدة كافة التعليمية والخدمية والصحية والغذائية، وكذلك القضاء بصورة نهائية على الأوبئة مما انعكس إيجابياً على تحسين صحة المواطنين وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة. ويمكن القول: إن أثر التنمية الاقتصادية كان واضحاً في معدلات النمو السكاني في القطر العربي السوري، ومن ثَم انعكست هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكاني على بعض المتغيرات الاجتماعية من خلال زيادة نفقات الدولة على التعليم والصحة والخدمات التي تزداد مع ازدياد السكان.

مقدمة:

تعيش سورية تحولات اقتصادية واجتماعية هامة تمس البنية الهيكلية للمجتمع، وذلك نتيجـة الاهتمـام الكبير الذي توليه الحكومة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان من أهم السمات التي اتسم بها العمل التنموي خاصة منذ مطلع السبعينيات، إذ تميزت هذه المرحلة بالتخطيط الشامل وتعبئة طاقـات المجتمع وإمكانيات أفراده وموارده وثرواته وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية. لقد شـهد الاقتصـاد السوري منذ عام١٩٦٣ معدلات نمو اقتصادي مقبولة ومتناسبة مع إمكانيات القاعدة الاقتصـادية فـي الصناعة والزراعة التي تم وضع أسسها وتحقيق أسبابها.

وكان لمعدلات النمو الاقتصادي هذه أثر كبير في سلوك الفرد تجاه قضايا اجتماعيـة أساسـية، كـان المجتمع السوري قد حافظ عليها لفترة طويلة من الزمن (الزواج، الصحة، الطلاق، التعليم، تحديد النسل وتنظيم الأسرة).

وستتناول في هذا البحث أهم المنعكسات الاجتماعية للتنمية وفق المحورين التاليين:

أ- أثر التنمية في السكان

ب- أثر التنمية في الخدمات الاجتماعية

إذ يمكن من خلالها توضيح المنعكسات الاجتماعية للتنمية من حيث تأثير التنمية في التوزيع السكاني (حضر ـ ريف)، وفي توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية ومشاركة الذكور والإناث في عملية التنمية، كذلك في معدلات النمو السكاني (الولادات والوفيات) والإعالة، وكـذلك تبيـان أثـر التنمية الاقتصادية في المستوى المعيشي والخدمي بأشكاله كافة لاسيما التعليمية والصحية والسـكن والمرافق.

أ- أثر التنمية في السكان:

١- تأثير التنمية في التوزيع السكاني (حضر ـ ريف):

يعد التركيب الحضري والريفي من أهم الظاهر الديموغرافية التي استحوذت على اهتمام الباحثين المهتمين بشؤون السكان والاقتصاد خلال القرن العشرين.

وتعد الهجرة من الريف إلى المدينة إحدى الظاهر الديمغرافية التي تنشأ عن أسباب اقتصادية علاوة على كونها أحد الأسباب في تغيير الطبيعة الاقتصادية في البلد التي تترك أثراً واضحاً في التركيب العمري والجنس في الحضر والريف. كما وتعد أحد أهم العوامل لارتفاع معدلات النمو السكاني في الحضر على مثيله في الريف، ففي الفترة من عام١٩٦٠-١٩٧٠[1]، تزايد عدد السكان في سورية عامة بوسطي معدل نمو ٣٢,٨ بالألف سنوياً.

أما في الفترة١٩٧٠-١٩٨١[2] فقد انخفض معدل النمو السنوي للسكان في سورية عامة عن المعدل السابق إذ بلغ ٣٣,٥بالألف، في حين نجد أن معدل نمو السكان الحضر انخفض إلى معدل ٣٩بالألف بين عامي١٩٨١ و١٩٩٧، في حين وصل معدل النمو لسكان الريف إلى ٢٧ بالألف سنوياً، وفي الفترة١٩٨١-١٩٩٧[3] انخفض معدل النمو السنوي للسكان انخفاضاً طفيفاً حيث بلغ ٣٣,١بالألف، وتابع معدل النمو السنوي للسكان الحضر انخفاضه حيث بلغ ٣٩بالألف أما في الريف فقد حافظ معدل النمو السنوي للسكان على مستواه للفترة السابقة ٢٧بالألف.

هذا وإن الزيادة في سكان الحضر واضحة المعالم من خلال التضخم في حجم المدن، وتعد الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة إحدى مسببات هذه الزيادة لأن تلك الزيادة كان لها سبب آخر هو التنمية الإدارية للريف بحد ذاته حيث تحولت بعض المراكز الإدارية الريفية إلى مراكز حضرية.

لقد شكلت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأنشطة الخدمية المتنوعة والمتطورة التي لا تتوافر في المناطق الريفية في سورية كما في المدن عامل جذب أساسياً للسكان من الريف إلى المدينة، مع الإشارة إلى أن الهجرة الداخلية هذه مساهمة إيجابية في تلبية حاجة المدن لقوة العمل وزيادة نموها الاقتصادي.إن تمركز الاستثمارات في المناطق الحضرية، والتوسع في مجالات التصنيع، ونمو الخدمات قد ساهم بصورة فعالة في رفع الدخل الفردي في هذه المناطق، ومن ثم حرض على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، وخاصة بالنسبة للعناصر الشابة التي أدت بدورها إلى ارتفاع معدل

[1] انظر الجدول رقم (١).
[2] انظر الجدول رقم (١).
[3] انظر الجدول رقم (١).

الولادات ومعدل زيادة سكان الحضر إضافة إلى دور الهجرة ذاتها في ارتفاع المعدل المشار إليه. إن توافر فرص أفضل في المدينة أكثر مما هو عليه الحال في الريف سواء في مجالات العمل والتعليم العالي وحتى التعليم المهني المتخصص يعد العامل الرئيسي في الهجرة الداخلية وفي النمو المتسارع في مراكز المحافظات.

هذا الأمر يشير إلى اختلاف حركة التنمية بين الريف، والريف والحضر وإلى حدوث التفاوت بين معدلات النمو السكاني لكل من المدينة والريف.

ففي الفترة من عام١٩٦٠-١٩٧٠[٤]تزايد عدد السكان في الأماكن الحضرية بمراكز المحافظات ومناطقها بمعدلات متفاوتة حيث سجل النمو السكاني ٤٦ بالألف سنوياً في مدينة دمشق، و٩٥بالألف في التجمعات الحضرية في محافظة ريف دمشق، و٤١بالألف في حلب والتجمعات الحضرية في محافظة حلب، و٥٤بالألف في محافظة حمص، و٣٠بالألف في محافظة اللاذقية و١٠٤بالألف في محافظة الرقة. أما بالنسبة للأماكن الريفية في الفترة نفسها فقد بلغ معدل نموها في المتوسط٢١بالألف سنوياً.

أما في الفترة بينو١٩٧٠ و١٩٨٠[٥] فقد انخفض معدل النمو السكاني بالمقارنة مع الفترة السابقة في محافظة دمشق من ٤٦بالألف إلى ٢٦بالألف، وفي ريف دمشق من ٩٥بالألف إلى ٥٦بالألف، كذلك في محافظة حمص انخفض معدل النمو السنوي من ٥٤بالألف إلى ٤٤بالألف، في حين ازداد في محافظة حلب من ٤١بالألف إلى ٤٣بالألف، وفي محافظة الرقة من ١٠٤بالألف إلى ١١٩بالألف، كذلك في محافظة اللاذقية من ٣٠بالألف إلى ٤٠بالألف.

إن هذا الانخفاض كان على الأغلب بسبب انخفاض معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وهو اثر إيجابي للتنمية في القطاع الزراعي. وذلك على عكس الوضع في المحافظات التي استمرت فيها الهجرة من الريف إلى المدينة.

وفي الفترة١٩٨١-١٩٩٧[٦] انخفضت معدلات النمو جميعها في مجمل مراكز الحضر في القطر بنسب متفاوتة.

---

[٤] انظر الجدول رقم (١).
[٥] انظر الجدول رقم (١).
[٦] انظر الجدول رقم (١).

إن عملية التنمية الاقتصادية النشطة في سورية أحدثت تغيراً كبيراً فيما يخـص التوزيـع الجغرافـي للسكان تمثل بارتفاع نسبة السكان الحضر إلى سكان الريف نتيجة للهجرة مـن الريـف إلـى المـدن الرئيسية، وذلك بسبب استقطاب هذه المدن للعديد من النشاطات التنموية.

وهكذا فإن محافظات حلب وحمص ودمشق حيث توجد معظم الفعاليات الصناعية قد استقطبت حوالي ٦٠% من مجمل السكان في سورية، وذلك حسب النتائج النهائية لتعداد ١٩٩٤.

٢- تأثير التنمية الاقتصادية في توزيع القـوى العاملـة حسـب القطاعـات الاقتصادية الذكور والإناث:

إن التطور الاقتصادي الذي شهدته سورية وإقامة المشاريع الصناعية والخدمية قد أدى إلى إعادة توزيع القوى العاملة لصالح القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي. لقد بلغت نسـبة القوة العاملة في القطاع الزراعي عام١٩٧٠[٧] ٥١,٦% من مجموع القوى العاملة، ثم انخفضـت هـذه النسبة إلى ٢٦,٤% في عام١٩٩٧، وهذا الانخفاض لنسبة القوة العاملة في القطاع الزراعي يفسره نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى وانتقال جزء من قوة العمل من قطاع الزراعة إلى القطـاع الصـناعي والقطاع الخدمي، وكذلك دخول المكننة الزراعية بعد عام١٩٧٠، ورفع المستوى التعليمي لأبناء الريف وانخراطهم في الأعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية في القطاع الحكومي، ومن ثَم فـإن الأثـر الإيجابي للتنمية يتجلى من خلال انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع مع ارتفاع إنتاجية العمل فيه.

وقد تطورت المساحات القابلة للزراعة من ٣٢٩١ألف هكتار عـام١٩٧٠ إلـى ٥٩٩٣ألـف هكتـار عام١٩٩٧ بوسطي معدل نمو مقداره ١,٤% سنوياً، كما ارتفعت مساحة الأرض المروية من ٤٥٠ألف هكتار عام١٩٧٠ إلى ١٠١٣ألف هكتار عام١٩٩٧ وبوسطي معدل نمو ٢,٢% سنوياً، ومن الضروري الإشارة إلى التباين في أثر التنمية في انخفاض نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين الذكور والإناث، فقد بلغت نسبة الذكور والإناث العاملين في هذا القطاع عام١٩٧٠ ٤٩,٥% للذكور و ٦٨,٤% للإناث من مجموع القوى العاملة في الاقتصاد الوطني ذكوراً وإناثاً، وانخفضت هـذه النسـبة إلـى ٢٢,٧% للذكور و ٤٧,٣% للإناث في عام١٩٩٧.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فقد لوحظ ارتفاع طفيف في نسبة العاملين في هذا القطاع حيث بلغت هذه النسبة ١٣,٣% في عام١٩٧٠[٨] من مجموع القوى العاملة، وارتفعت إلى ١٥,٦% في عام١٩٩٧، ومن

[٧] انظر الجدول رقم (٢).
[٨] انظر الجدول رقم (٢).

خلال المقارنة لنسب قوة العمل في هذا القطاع نلاحظ أن هذه النسبة لم ترقَ إلى مستوى الطموحات، والسبب في ذلك يعود إلى أن عقد الثمانينيات كان فترة صعبة بالنسبة إلى الاقتصاد السوري بسبب فقدان مستلزمات الإنتاج وخاصة المستورد منها نتيجة منعكسات الصعوبات التي واجهت الاقتصاد العالمي.

وقد كان أثر التنمية متواضعاً في استيعاب الوافدين الجدد إلى قوة العمل ودون الطموحات في هذا القطاع. ولوحظ أيضاً أن تبايناً في نسبة مساهمة كل من الذكور والإناث في هذا القطاع حيث كانت هذه النسبة في عام١٩٧٠ للذكور ١٣,٤% و ١٢,٣% للإناث. ثم أصبحت في عام١٩٨١، ١٧,٣% للذكور و١٢,٠% للإناث وفي عام١٩٩٧ بلغت ١٦,٣% للذكور و١١,٦%للإناث.

وفي قطاع البناء والتشييد بلغت نسبة العاملين فيه إلى مجموع القوى العاملة ٧,١% في عام١٩٧٠[٩]، ثم ارتفعت إلى ١٥,٥% في عام١٩٨١. وانخفضت إلى ١١,٧% في عام١٩٩٧، والسبب في هذا الارتفاع خلال الفترة١٩٧٠-١٩٨١ يعود إلى زيادة الطلب على السكن خلال الفترة المذكورة، أما الانخفاض الحادث في الفترة١٩٨١-١٩٩٧ فيعود إلى عدة أسباب منها ارتفاع أسعار مواد البناء ونقصها الحاد.

هذا وقد ارتفعت عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي في سورية تبدلات ليست في جملة القوى العاملة وانتقالها بين المناطق والقطاعات الاقتصادية فحسب بل حدث تطور في البنية التعليمية والفنية والمهنية لقوة العمل بفضل الجهود الكبيرة والمتواصلة التي بذلتها الدولة لتوسيع الخدمات التعليمية وإيصالها لكل المناطق وفئات الشعب، إضافة إلى التركيز على التعليم المهني والبرامج التأهيلية والتدريبية لقوة العمل المشتغلة، ومثل هذه الجهود كانت وما زالت ضرورية لتوفير متطلبات عملية التنمية وخلق فروع حديثة إنتاجية ورفع السوية الفنية والمهنية وزيادة إنتاجية العمل.

ومن حيث البنية التعليمية لقوة العمل فقد بلغت نسبة الأميين ٤٩% من قوة العمل في عام١٩٧٠، وبلغت نسبة العاملين الذين يلمون بالقراءة والكتابة وحملة الشهادة العليا ٥١% في العام نفسه، وبالاعتماد على بحث القوى العاملة الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء بطريقة العينة عام١٩٨٤، فقد بلغت نسبة الأمية بين العمال المشتغلين ٢٤% بالمقارنة مع ٤٩% عام١٩٧٠، ولا شك أن سياسة التعليم الإلزامي وبرامج محو الأمية كان لها الدور الإيجابي في هذا المجال. أما الفترة التي تلت عام١٩٨٥ فلا تتوافر عنها بيانات دقيقة.

٣- أثر التنمية في معدلات النمو السكاني (الولادات والوفيات):

[٩] انظر الجدول رقم (٢).

أظهرت الدراسات الإحصائية لمعدلات الولادات الخام انخفاضاً طفيفاً في هذه المعدلات ففي عام١٩٦٠ بلغ هذا المعدل ٤٧,٦بالألف، أما في عام١٩٧٠ فقد بلغ٤٦,٤بالألف، وفي عام١٩٨٠ بلغ ٤٦,٤بالألف، في حين بلغ في عام ١٩٨٥، ٤٦بالألف. ومن ذلك يتضح أن معدلات الولادات الخام ما زالت مرتفعة.

هذا ومن أجل أن يكون تحليل تطور المعدل العام للولادات في سورية تحليلاً موضوعياً لا بد من الأخذ بالحسبان اختلاف هذا المعدل بين المحافظات، ففي عام١٩٨١ كان المعدل الخام للولادات : في ريف دمشق ٨٣,٢بالألف، في مدينة دمشق ٣٣,١٦بالألف، في محافظة حلب ٤٠ بالألف، حمص ٨٣,٢بالألف، السويداء ٤٢بالألف، درعا ٥٣بالألف، الرقة ٥٣بالألف، إدلب ٥٢بالألف، طرطوس ٤٤بالألف. وهكذا فإن التباين واضح بين معدلات الولادات في محافظات القطر، فمعدل الولادات الخام في محافظات ريف دمشق، درعا، إدلب، الرقة يفوق مثيله في محافظات السويداء، طرطوس بحدود٢٠% تقريباً، هذا الاختلاف بين المعدلات يفسره اختلاف الظروف المعيشية ومستويات التنمية بين المحافظات وكذلك الاختلاف في طبيعة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى اختلاف المستوى الثقافي والتعليمي.

لقد كانت التنمية خلال تلك الفترة من التطور عاجزة عن التأثير في معدلات الولادات وتباينها في المحافظات، وعلى ذلك فإن الاختلاف في معدلات الولادات انعكس على معدلات النمو السكاني واختلافها بين المحافظات، والذي أثر بدوره تأثيراً متبايناً في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين هذه المحافظات، إضافة إلى أن هناك تبايناً واضحاً في معدلات الولادات الخام في الريف والحضر لسكان المحافظة الواحدة، وعلى سبيل المثال فإن زيادة هذا المعدل في ريف محافظة إدلب على مثيله في الحضر كان بحدود ٤,١٠%، وفي درعا ٢٤,٤% في عام١٩٨١، ويعزا هذا إلى حد كبير إلى انخفاض المستوى التعليمي في الريف عنه في الحضر بالإضافة إلى تأصل العادات فيما يخص الإنجاب في الريف مقارنة مع المناطق الحضرية، حيث تعد المرأة أكثر تحضراً ووعياً وهكذا فإن أثر التنمية في معدلات الخصوبة في الحضر والريف كان متبايناً، إذ أن التنمية لم تصل إلى المناطق الريفية بالمستوى نفسه الذي وصلت إليه في المناطق الحضرية.

أما بالنسبة لمعدلات الوفيات ففي أوائل الخمسينيات كان المعدل الخام للوفيات يزيد على ٢٥ بالألف، وقد لوحظ انخفاض جوهري في هذه المعدلات بدءاً من عام١٩٦٣، حيث بلغت ٦,٦بالألف فقط عام١٩٩٥. ومن الضروري الإشارة إلى أن السبب الرئيسي في انخفاض هذا المعدل يعود إلى تطور العناية الصحية التي أدت إلى انخفاض وفيات الأطفال الرضع بالدرجة الأولى، ففي بداية القرن العشرين وفي أغلب بلدان العالم النامي كان من أصل ١٠٠٠ حالة ولادة حية يبلغ ٢٠٠ طفل فقط السنة الأولى من العمر، على حين في بلدان العالم المتقدم صناعياً بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع أقل من

١٠ حالات وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية، أما في سورية ففي الفترة ما بين١٩٦٠-١٩٨٥ كـان معـدل وفيات الأطفال الرضع قد انخفض انخفاضاً جوهرياً من ١٢٠بالألف عام١٩٦٠ إلى ٥٣بـالألف فـي عام١٩٨٥ وإلى ٣٣بالألف في عام١٩٩٦.

إلا أن هذا المؤشر ورغم انخفاضه يعد عالياً بالمقارنة مع الدول المتقدمة. كما أدى التطور الصحي إلى ازدياد توقع الحياة عند الميلاد، ومن المهم الإشارة إلى الانخفاض الحاصل في معدلات الوفيات العمرية في الفئات الكبيرة السن (٦٥ عاماً فما فوق)، ففي عام١٩٨١ وبالمقارنة مع عام١٩٧٠، انخفض عـدد الوفيات بحدود ١٠,٤٥% حيث بلغ بين الذكور ١٨,١٧% وبين الإناث ٢,٧٧%.

إن التباين في معدلات الوفيات بين الحضر والريف هو بصورة خاصة في الفئة العمرية التي لم تبلـغ السنة الواحدة من العمر، وهذا المعدل بلغ في عام١٩٨١ في المناطق الحضرية ٤٥,٢بـالألف، وفـي المناطق الريفية بحدود ٧٠,٥بالألف وانخفض إلى ٣٦ في عام١٩٩٠ وإلى ٣٣بالألف في عـام١٩٩٦. وبشكل عام فإن معدلات الوفيات الخام أخذ بالتناقص تـدريجياً إذ انخفـض مـن ١٨,٨بـالألف فـي عام١٩٦٠ إلى ٦,٦بالألف في عام١٩٩٦، وهذه الفترة قصيرة نسبياً إذا مـا قورنـت بـالفترة التـي استغرقتها الدول المتقدمة للوصول إلى مثل هذا المعدل. وإن السبب الرئيسـي والمباشـر فـي هـذا الانخفاض يعود للتركيب العمري الفتي[١٠] إضافة إلى الوعي الصحي والاجتماعي الذي تحقق في القطر خلال هذه الفترة الزمنية مما سبق نستنتج أن أثر التنمية كان واضحاً في انخفاض معـدلات الوفيـات ولاسيما وفيات الأطفال الرضع.

٤- أثر التنمية في معامل الإعالة:

من مؤشرات تأثير التنمية هو انعكاساتها في معدلات الجهد الاقتصادي (الإعالة) وارتفاع نسبة الفئـات العمرية القادرة على تكوين الناتج المحلي الإجمالي من مجموع السكان.

وحيث يمكن تقسم السكان إلى الفئات العمرية التالية:

- السكان المستهلكون للناتج المحلي الإجمالي وهي فئات الأعمار (دون١٥ عاماً)، والسكان البالغون من العمر ٦٠ عاماً وما فوق.
- السكان القادرون على تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي فئات الأعمار بين (١٥-٥٩ عاماً).

[١٠] انظر الجدول رقم (٣).

وتشير البيانات إلى أن نسبة فئة الأعمار القادرة على تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سورية تعد من أدنى النسب في العالم حيث بلغت هذه النسبة ٤٤,٥% في عام١٩٩٧[١١]، في حين بلغت في العام نفسه ٥٨% في العالم كله و٥٦% في بلدان العالم الثالث و٥٣% في دول جنوب غرب آسيا. أي أن التنمية في القطر لم تؤثر كثيراً في توزيع الفئات العمرية لصالح الفئات المنتجة، بل بقيت هذه النسبة متدنية، ومن ثَم فإن معامل الإعالة بقي مرتفعاً في سورية.

ويتم حساب معامل الإعالة[١٢] بشكل عام على أساس نسبة مجموع الأطفال دون سن ١٥ عاماً مضافاً إليه عدد الأفراد بعمر ٦٠عاماً فما فوق إلى مجموع عدد السكان القادرين على تكوين الناتج المحلي الإجمالي أي بين ١٥-٥٩عاماً. وقد بلغ عدد هذا المعامل حوالي ٢,٥شخصاً في عام١٩٦٠ و٢,٢٥شخصاً في عام١٩٩٧. إلا أن هذا المعامل لا يعكس الواقع بصورة دقيقة وذلك لأنه يفترض أن جميع السكان في سن الإنتاج يعملون ويشاركون في الإنتاج الاجتماعي غير آخذين بالحسبان عدد الأفراد الذين هم في سن الإنتاج ولا يشاركون في العملية الإنتاجية (الطلاب الجامعيون، بعض فئات القوات المسلحة، العجزة ونسبة عالية من ربات البيوت...الخ) لذلك ينبغي احتساب معامل الإعالة الفعلية على أساس نسبة السكان بغض النظر عن أعمارهم إلى عدد السكان الفعليين المشاركين في عملية الإنتاج.

وانطلاقاً من المعطيات الإحصائية يلاحظ أن معامل الإعالة في سورية قد بلغ في عام ١٩٧٠ بحدود أربعة أشخاص، أي أن كل شخص يعيل ثلاثة أشخاص وكذلك في عام١٩٨٠، أما في العام١٩٩٧ فقد ارتفع هذا المعدل إلى ٤,١شخصاً. ولكن وعلى الرغم من أن احتساب معامل الإعالة بهذه الطريقة أكثر اقتراباً من الواقع وأكثر دقة من سابقه إلا أنه أيضاً لا يعكس الواقع بصورة دقيقة تماماً، ويعود السبب في ذلك إلى أن حدود سن الإنتاج ـ الحد الأدنى والحد الأعلى غير معروفة تماماً، ومختلفة كذلك بين الجنسين.

٥- أثر التنمية في المستوى المعيشي:

إن التركيب الفتي في المجتمع السكاني السوري ومعدلات النمو العالية للسكان فيه ومعاملات إعالته المرتفعة هي خصائص تنتج عنها أعباء يصعب معها توفير فوائض كبيرة للاستثمار في المشاريع الإنمائية، كما أنها تشكل أعباء في عملية تحسين المستوى المعيشي، ومن ناحية ثانية إن الزيادة السكانية في القطر حَتمَت زيادة الإنفاق على تطوير البنية التحتية مثل الخدمات التعليمية والصحية

[١١] انظر الجدول رقم (٣).
[١٢] انظر الجدول رقم (٤).

والسكن والنقل وتأمين مياه الشرب وفق الحاجات المتزايدة لمقابلة تزايد السكان فحسب حصة الفرد من الطاقة الكهربائية.

ومما لا شك فيه أن زيادة الإنفاق على تأمين الخدمات بأنواعها المختلفة كان ضرورياً لتحسين المستوى الحياتي والمعيشي للأعداد المتزايدة في السكان كما كان ضرورياً لتأمين مستلزمات عملية التنمية ذاتها من رأس المال البشري. هذا وسترى في الفقرات التالية تطور الخدمات الاجتماعية (تعلـيم، صـحة، كهرباء، ماء، سكن) ومقدار نصيب الفرد منها خلال الفترات المدروسة.

ت- أثر التنمية في الخدمات الاجتماعية:

١- التعليم:

يعد المستوى التعليمي لأي بلد من مؤشرات درجة تطور هذا البلد وتقدمه ومدى قدرته على استيعاب التكنولوجيا العصرية، وحجم الإمكانيات الذهنية الموجودة فيه والتي تعد الأساس للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ومن ثَم فإن نمو المستوى التعليمي المترافق مع نمو السكان هو ظاهرة حضارية يمكن أن تفرز آثاراً اقتصادية واجتماعية إيجابية.

لقد شهد النظام التعليمي في سورية منذ حوالي عقدين من الزمن تطوراً في الكم والنوع، وفي جميع مراحل التعليم، إنما بنسب متفاوتة بين مرحلة وأخرى فقد نهج القدر العربي السوري سياسة تعليمية شاملة، وتحمل أعباء كبيرةً لأن النمو السكاني السريع يلقي على الدولة أعباء كبيرةً من أجل تنفيذ برامج التعليم لتشمل جميع من هم في سن الدراسة.

فالأمية ظاهرة لم يتفق وجودها وروح العصر؛ كما أنها تعيق عمليات التنمية والإنتاج، ومما لا شك فيه أن تضافر الجهود ومواجهة هذه المشكلة بشكل حازم من اجل اجتثاثها نهائياً قد أصبح ضرورة في وقتنا الحلي، وهذا يقتضي التركيز على الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية التي تنتشر الأمية بين أوساطها على نطاق واسع نسبياً.

والجدول التالي يبين تطور صفوف وعدد المنتسبين خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٩٧

السنوات	الصفوف	المنتسبون		المجموع
		ذكور	إناث	
١٩٦٣	١٥٧	٢٦٨٢	٦٥٤	٣٣٣٦
١٩٧٠	٥٥٤	٧٦٥٠	٥٣٩٧	١٣٠٤٧
١٩٨١	٢٦٢٠	٣١٥٧٨	٢٩٩١١	٦١٤٨٩
١٩٩٧	٢٨٠٦	٢١٩١٩	٣١٣٢٠	٥٣٢٣٩

المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٧٠،١٩٨٥، ١٩٩١، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٧.

ومهما كانت الاعتبارات والمقاييس التي يتم فيها تعريف مفهوم "الأمي" نلاحظ في سورية أنه قد انخفضت نسبة الأمية من ٥٣,٤% من عام١٩٧٠ إلى ٣٧,٩% في عام١٩٨١، وإلى ٢٠,٦% عام١٩٩٧. وقد اختلفت نسبة الأمية بين الذكور والإناث حيث كانت في عام١٩٧٠ للذكور ٣٤,٤% وللإناث٧٣,٢%، ثم انخفضت في عام١٩٨١ إلى٢١,٩% للإناث. وفي عام١٩٩٧ بلغت هذه النسبة ١١,٢% للذكور و٣٠,٦% للإناث.

من جهة أخرى فقد بلغ عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية ٤٨٢ألف تلميذ وتلميذة في عام١٩٦٠، وارتفع إلى ٨٤٥ألف تلميذ وتلميذة في عام١٩٧٠، ثم إلى ١٥٥٦ألفاً في عام١٩٨١، وإلى ٢٥٧٣ألفاً في عام١٩٩٧. حيث كان وسطي نموه السنوي خلال الفترة١٩٦٠-١٩٧٠ (٦,٢٧%) وخلال الفترة١٩٧٠-١٩٨١ (٤,٦٥%)، وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٧ (٥,٥%)[١٣].

أما طلاب المرحلة الإعدادية فقد بلغ عددهم ٧١٤٤٨ طالباً في عام١٩٦٠، وارتفع إلى ٢٠٦١٦٩طالباً عام١٩٧٠، وإلى ٤١٨٦٠٤طالباً في عام١٩٨١، وإلى ٦٧٣٩٥٢طالباً في عام١٩٩٧.

وقد بلغ وسطي معدل نموه السنوي خلال الفترة١٩٦٠-١٩٧٠ (١١,٢%)[١٤]، وفي الفترة١٩٧٠-١٩٨١ (٦,٧%)، وفي الفترة ١٩٨١-١٩٩٧ (٦,٦٥%)[١٥]، وبلغ عدد طلاب المرحلة الثانوية ٢١٣٥٧طالباً في عام١٩٦٠ وارتفع إلى ٧٥٠٨٥طالباً عام١٩٧١، وبوسطي معدل سنوي ١٣,٤% خلال الفترة١٩٦٠-١٩٧٠ و٧,١% خلال الفترة١٩٧١-١٩٨١ و٧,٠% خلال الفترة١٩٨١-١٩٩٧[١٦].

وعلى صعيد التعليم العالي فقد ارتفع عدد طلاب الجامعات من ١٠١٢٦طالباً في عام١٩٦٠ إلى ٣١١٨١طالباً في عام١٩٧٠ وإلى ١٠٤٥٥٦طالباً في عام١٩٨٠، ثم إلى ١٣٦٠٨٦طالباً في عام١٩٩٧ وبوسطي نمو سنوي مقداره ١١,٩% خلال الفترة١٩٦٠-١٩٨١ و٣,٨ خلال الفترة١٩٨١-١٩٩٧[١٧].

كما ارتفع عدد المعلمين في المدارس الابتدائية من١٣٢٩٢ معلماً في عام١٩٦٠ إلى ٢٣٤٣١ معلماً في عام١٩٧٠ وإلى ٥٥٤٢٦ معلماً في عام١٩٨١ ثم إلى ١٠٦١٦٤معلماً في عام١٩٩٧، وبوسطي معدل نمو سنوي مقداره ٥,٨% خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠ و٨,١% خلال الفترة١٩٧٠-١٩٨٠ و٥,٦% في الفترة١٩٨٠-١٩٩٧[١٨].

أما مدرسو الإعدادي والثانوي فقد ارتفع عددهم من ٢٦١٧ مدرساً في عام١٩٦٠ إلى ٦٧٦٨ مدرساً في عام١٩٧٠، وإلى ٢١٢٨١ مدرساً في عام١٩٨١، وإلى ٤٧٨٨٩في عام١٩٩٧. وبوسطي معدل نمو سنوي٩,٩٧% خلال الفترة١٩٦٠-١٩٧٠ و١٠,٩٨% خلال الفترة١٩٧٠-١٩٨١و ٩,٥% خلال الفترة١٩٨١-١٩٩٧. وقد ارتفعت موازنة التربية من ٩٣٨٦٧مليون ليرة سورية عام١٩٦٠ إلى ٢٠٢٣٧١مليون ليرة سورية في عام١٩٩٧.

---

[١٣] انظر الجدول رقم (٥).
[١٤] انظر الجدول رقم (٥).
[١٥] انظر الجدول رقم (٥).
[١٦] انظر الجدول رقم (٥).
[١٧] انظر الجدول رقم (٥).
[١٨] انظر الجدول رقم (٥).

وبوسطي معدل نمو سنوي ٧,٩٨% خلال الفترة١٩٦٠-١٩٧٠ و١٤,٦٤% خلال الفترة١٩٧٠-١٩٨١ و١٧,٠خلال الفترة١٩٨١-١٩٩٧. هذا وقد ارتفعت نسبة الإناث في المرحلة الإعدادية ٢٢,٥% عام١٩٦٠ إلى ٣٨% عام١٩٧٠ و٣٨% في عام١٩٨١ وإلى ٤٠,٧% عام١٩٩٧[١٩].

وفي مجال التعليم المهني فإن الجدول التالي يبين تطور عدد المدارس وعدد المعلمين والطلاب خلال الفترة١٩٧٠-١٩٩٧[٢٠].

السنة	عدد المدرسين	عدد المعلمين	عدد الطلاب
١٩٧٠	٤٥	٦٨٤	١٠٤٤٥
١٩٨١	٦٨	٢٤٢٦	٢٦١٥٤
١٩٨٦	١٤٢	٦٢١٥	٥٥٤٦٦
١٩٩٧	٤٨٩	٩٧٩٣	٦٣٤٨٧

(٢) المصدر: المجموعات الإحصائية للأعوام١٩٧٠- ١٩٨٥- ١٩٩١- ١٩٩٧.

من الجدول أعلاه نستنتج أن عدد المدارس المهنية قد ازداد من ٤٥ مدرسة في عام١٩٦٠ إلى ٤٨٩ مدرسة في عام١٩٩٧، وأن عدد المعلمين ازداد من ٦٨٤ معلماً في عام١٩٦٠ إلى ٩٧٩٣معلماً في عام١٩٩٧.

أما عدد الطلاب في التعليم المهني فقد ازداد من ١٠٤٤٥طالباً في عام١٩٦٠ إلى ٦٣٤٨٧طالباً في عام١٩٩٧.

٢- الصحة:

إن الرعاية الصحية وتأمين مستلزماتها ورفع المستوى الصحي للمواطنين ووعيهم الصحي، وكذلك تأمين الخدمات الطبية هي أهداف نسعى كل الدول إلى تحقيقها.

وفي سورية يبدو هذا الاهتمام واضحاً من خلال المؤسسات الصحية المنتشرة في مختلف أرجاء القطر ومن خلال الأطر الصحية وانخفاض معدلات الوفيات.

إن النمو السكاني المتسارع يشكل ضغطاً واضحاً من خلال ضرورة تأمين مؤسسات طبية جديدة (بناء مشافي)، وتأمين التجهيزات والمستلزمات اللازمة لها، وإعداد الأطر الطبية، وليس من السهل على

[١٩] انظر الجدول رقم (٥).
[٢٠] انظر الجدول رقم (٥).

الحكومة تنفيذ البرامج الصحية بيسر وسهولة خاصة في ظروف البناء الاقتصادي. يجـب أن تواكـب معدلات النمو في القطاع الصحي ومعدلات النمو السكاني على أقل تقدير وذلك لتجنب تدهور الحيـاة الصحية.

ويبين الجدول التالي تطور نصيب الفرد من الخدمات الصحية خلال الفترات١٩٦٠-١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٧:

الأعوام	عدد السكان الكلي				
	طبيب عام	طبيب أسنان	صيدلاني	سرير	ممرض
١٩٦٠	٤٦٣٥	٢٠٨٤٥	١٣٠٤٣	٩٣٠	٦٦٦٤
١٩٧٠	٣٨٥٦	١٦٦٤٤	٧٣٠٢	١٠٠٧	٤٥٠٠
١٩٨١	٢٢٠٢	٦٥٣٢	٤٨٦٢	٨٩٠	١٥٣٩
١٩٩٧	٩٦٦	٢١٧٤	٢٨٠٤	٩١١	٩٨٠

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام١٩٨١-١٩٨٦١١٩٩٤-١٩٩٧.

التقارير الإحصائية السنوية لوزارة الصحة عام١٩٦٦، وعام١٩٨١، عام١٩٩٥،١٩٩٠.

هذا ويعد عدد المواطنين لكل مختص في مجال الصحة من المؤشرات الدالة علـى مسـتوى التقـدم الصحي للبلد. وقد انخفض عدد السكان لكل طبيب في سورية مـن ٤٦٣٥مواطنـاً عـام١٩٦٠ إلـى ٣٨٥٦مواطناً في عام١٩٧٠، وإلى ٢٢٠٢مواطناً في عام١٩٨١، وإلى ٩٦٦مواطناً في عام١٩٩٧. أما بالنسبة لأطباء الأسنان فقد انخفض عدد السكان لكل طبيب من ٢٠٨٤٥ مواطناً في عام١٩٦٠، إلـى ١٦+٦٤٤مواطناً في عام١٩٧٠ وإلى ٦٥٣٢مواطناً في عام١٩٩٧. كما انخفض العدد المقابـل مـن السكان لكل صيدلي من ١٣٠٤٣مواطناً في عام١٩٦٠ إلى ٧٣٠٢مواطنـاً فـي عـام١٩٧٠ وإلـى ٤٨٦٢مواطناً في عام١٩٨١ ثم إلى ٢٨٠٤مواطناً في عام١٩٩٧.

وفي مجال التمريض انخفض عدد السكان مقابل كل ممرض من ٦٦٦٤مواطناً في عـام١٩٦٠ إلـى ٤٥٠٠مواطناً في عام ١٩٧٠، وإلى ١٥٣٩مواطناً في عام١٩٨١ ثم إلى ٩٨٠مواطناً لكل ممرض في عام١٩٩٧، ويتراوح عدد السكان مقابل كل سرير بين ٩٣٠ مواطناً لكل سـرير عـام١٩٦٠ و١٠٠٧ عام١٩٧٠ و٨٩٠ مواطناً لكل سرير عام١٩٨١ و ٩١١مواطناً لكل سرير عام١٩٩٧.

ويظهر الجدول السابق انخفاضاً في حصة كل مهني في المجال الصحي من المـواطنين، إلا أن هـذه النسبة تختلف بين محافظة وأخرى ففي دمشق هناك ٩٣٩مواطناً لكل طبيب في عام١٩٨٥، على حين في محافظة الحسكة ٣٦٠٢مواطناً، وفي إدلب ٣٧١٣مواطناً بينما يوجد ٢٣٥٠ مواطناً لكـل طبيـب أسنان في دمشق مقابل ٢٠٧٨٩مواطناً لكل طبيب أسنان في الرقة.

أما معدلات النمو في هذه الخدمات مقارنة مع معدلات نمو السكان يبينها الجدول التالي:

معدلات نمو السكان والأطر الطبية في سورية خلال ١٩٦٠-١٩٩٧:

الفترات	معدلات النمو السنوية%						
	السكان	طبيب عام	طبيب أسنان	صيدلي	غرفة	قابلة	سرير
١٩٦٠ ١٩٧٠	٣,٣	٥,٢	٥,٦	٩,٤	٧,٤	٦,٦	٢,٤
١٩٧٠ ١٩٨١	٣,٣٣	٩,٠	١٢,٧	٧,٤	١٣,٩	١٠,٩	٤,٧
١٩٨١ ١٩٩٧	٣,٣٣	١٢,٠	٩,٨	٧,٨	٨,٩	٩,٤	٣,٤

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام ١٩٨١-١٩٨٦-١٩٩٤-١٩٩٧.

يظهر من الجدول السابق أن نمو الأطر الطبية قد ارتفع بمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني خلال الفترة من عام١٩٦٠-١٩٩٧. وقد ساهم هذا في انخفاض معدلات الوفيات الخام من ١٧,١٠بالألف في عام١٩٦٠ إلى ٦,٦بالألف في عام١٩٩٧، كما ساهم أيضاً في ارتفاع العمر المتوقع للسكان في سورية، وهذا يعكس بشكل جلي أثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال التعليم من خلال زيادة عدد أطباء الصحة وأطباء الأسنان والصيادلة.

٣- العناية بصحة الأم والطفل:

إن تقديم خدمات رعاية الطفولة والأمومة للسكان رغم ما حققته من تقدم ما زالت في حاجة ملحة إلى تطوير، وفي الواقع لا يوجد سجل صحي يبين مدى انتشار الأمراض ووفيات الأطفال، ويعزا نقص الخدمات إلى جهل الأم والمجتمع بالرعاية القائمة إضافة إلى انخفاض عدد المراكز الصحية في الريف وبعدها عن مراكز السكن بالمقارنة مع المدينة. كما أن الخدمات الطبية لا تزال بعيدة عن توجهها لتقديم الخدمة بالزيارات المنزلية.

إن معظم حالات الولادة تتم بواسطة القابلة التقليدية وهي غير معترف بها رسمياً، فقد شكلت نسبة الولادات بواسطة القابلة في عام١٩٧٧، ٨٨% من الولادات في الريف و٣٦% في الحضر، وانخفضت إلى ٧٣,٨% في الريف على حين ازدادت في الحضر إلى ٥٣,٨% في عام١٩٨٨. ومن الضروري الإشارة أن ٣٠% فقط من المراكز الصحية في الريف تقدم خدمات رعاية للأمومة وأن ٦%فقط من

الأمهات يحصلن على هذه الرعاية. أما نسبة الأطفال الذين يحظون برعاية صحية في السنة الأولى من العمر فيشكلون ٢٧,٣% من مجموع الأطفال في المدن و٨,٦% في المناطق الريفية[٢١].

إن البيانات الإحصائية عن متوسط عدد النساء لكل طبيب مختص في أمراض النساء والتوليد تؤكد خلال عام١٩٩٣ مدى تواضع الخدمات الصحية لرعاية الطفولة والأمومة. فقد لوحظ أن لكل ٣١٨٨امرأة في سن الحمل طبيباً مختصاً بأمراض النساء والتوليد، ولكل ١٢٧٢٥امرأة في سن الحمل مشفى نسائياً وتوليدياً وأن لكل ٥٨٢٧ طفلاً طبيباً واحداً على اعتبار أن الأطفال هم من الفئة العمرية ٠–١٠سنوات[٢٢].

وفي النهاية لا بد من التنويه إلى أن العناية الطبية وحدها غير كافية لإحداث تغيير في معدل وفيات الأمهات، لا بد أن تتوافق هذه العناية مع تغيير في نمط السلوك الإنجابي للمرأة إذ إن الحمل المتكرر يؤدي إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات والأطفال معاً، ولا بد من ترك فترة زمنية مناسبة بين الحمل والحمل الذي يليه حفاظاً على صحة الأم والطفل.

٤- الكهرباء والماء:

لقد تمت إنارة أغلب القرى والتجمعات السكانية حيث بلغ عدد القرى والتجمعات السكانية المخدمة حوالي ١٣١تجمعاً في عام١٩٦٠، ووصل إلى ٢١٨تجمعاً عام١٩٧٠، و٧٤٩١ تجمعاً في عام١٩٨٠. أما في عام ١٩٩٤ فقد بلغ ٧٧٨٣تجمعاً.

وازداد عدد المشتركين في استهلاك الطاقة الكهربائية وللفئات كافة منزلي، تجاري، صناعي، زراعي من ٣٠٩ألف مشترك في عام١٩٦٣ ليصل إلى ٤٤٢ألف مشترك في عام١٩٩٧، أي بمعدل نمو سنوي ٦,٣% سنوياً.

وبلغ متوسط استهلاك الفرد السنوي من الطاقة الكهربائية في عام١٩٦٣ مقدار ٦٥ك.و.س وفي عام١٩٧٠ وصلت إلى ١٦٦ل.س، وارتفع إلى ٩١٢ ك.و.س في عام١٩٨١، ثم إلى ٩٥٢ك.و.س في عام١٩٩٧[٢٣].

كذلك أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بقطاع مياه الشرب، حيث أحدثت مؤسسة للمياه في كل محافظة من محافظات القطر، وكانت المهمة الأساسية لكل منها تأمين مياه الشرب لكل بيت. وقد ازدادت حصة

[٢١] المكتب المركزي للإحصاء ـ بحث صحة الأم والطفل.
[٢٢] التقرير السنوي الصادر عن وزارة الصحة لعام١٩٩٥.
[٢٣] المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية للأعوام١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٠-١٩٩٧.

الفرد من مياه الشرب حيث كانت عام١٩٧٠ مقدار ٢٠,٦م^{3}، لكل فرد بالمتوسط سنوياً. وأصبح هـذا المتوسط عام١٩٨١ مقدار ٣٩,٦م^{3}، وفي عام١٩٩٥ مقدار ٤١,٤م^{3} [٢٤] .

٥- السكن:

يعد السكن الصحي من الحاجات الأساسية الواجب توافرها لكل مواطن، ولهذا نجد أن عمليـة تـأمين المسكن كانت وما تزال موضع اهتمام ونشاط جهات متعددة في الدولة والمجتمع سواء العام أو الخاص أو القطاع التعاوني، والتي أخذت على عاتقها المساهمة في تأمين الأبنية السكنية للمواطن.

لقد بينت النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمسكن لعام١٩٩٤ أن عدد المساكن في القطر قـد بلـغ ٢٥٧٢٠٣٠مسكناً مع الإشارة إلى أنه يدخل ضمن هذا العدد المساكن المشغولة وغير المشغولة وقيـد الإنشاء.

والجدول التالي يبين تطور المساكن والأسر خلال الفترة١٩٧٠-١٩٩٤:

السنوات	عدد الأسر	عدد المساكن	العجز في المسكن	معدلات النمو	
				الأسر	المساكن
١٩٧٠	١٠٦٠٦٩٢	٩٨٩٩٣٦	-٧٠٧٥٦	-	-
١٩٨١	١٤٢٢٥٤٨	١٦١٠٩٤٦	+١٨٨٣٩٨	٢,٧	٤,٥
١٩٩٤	٢٢٤٤٤٣٨	٢٥٧٢٠٣٠	٣٢٧٥٩٢	٩,٣	٣,٧

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن للأعوام١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المساكن في عام١٩٧٠، كان أقل من عدد الأسر فـي حـين يظهر العكس في عام١٩٨١ و١٩٩٤ فازدادت المساكن ازدياداً مطرداً، ويمكن القول: إنه ليس هنـاك عجز في عدد المساكن بالمقارنة مع الطلب عليها من السكان (الأسر). إذ إن عدد المساكن يزيد عـن عدد الأسر. أما متوسط نصيب الفرد من المساحة الطابقيـة فقـد ازداد م ١١,٥م^{2} عـام١٩٦٣ إلـى ١١,٢٦م^{2} في عام١٩٧٠. ثم إلى ١٥,٧٩م^{2} في عام١٩٨٨، ووصل في عام١٩٩٢ إلى ١٤,٧م^{2}.

مما سبق نلاحظ أنه لا توجد أزمة سكن، إنما أزمة إشغال المساكن خصوصاً الشـاغرة منهـا. وهـذا يتطلب سياسة سكانية من خلال وضع تشريعات وقوانين لتوفير المسكن لكل أسرة. وقد أظهرت بيانات التعداد السكانية التي جرت في القطر أن نسبة المساكن المشغولة قد ارتفعت من ٨% في عـام١٩٧٠ إلى ١٩% في عام١٩٨١، ثم انخفضت إلى ١٨% في عام١٩٩٤.

جدول رقم (١)

[٢٤] المكتب المركزي للإحصاء المجموعات الإحصائية للأعوام١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٠-١٩٩٧.

معدلات النمو السكاني في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة١٩٦٠-١٩٩٧ ٠٠%بالألف

الأعوام المحافظات	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨١	١٩٨١-١٩٩٧
دمشق	٤٦	٢٦	٢٦
ريف	٩٥	٥٦	٥٠,٢
حلب	٤١	٤٣	٤٠
حمص	٥٤	٤٤	٤١
اللاذقية	٣٠	٤٠	٤١
الرقة	١٠٤	١١٩	٧٢
الحضر في سورية	٥٠	٤١	٣٩
الريف في سورية	٢١	٢٧	٢٧
كل سورية	٣٣	٣٣,٣	٣٣,٣

البيانات الواردة في الجدول من المصادر التالية:

١- المكتب المركزي للإحصاء بدمشق ـ نتائج التعداد العام للسـكان والمسـاكن للأعـوام١٩٦٠-١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤.

٢- المجموعات الإحصائية للأعوام١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧.

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لقوة العمل الفعلية في القطر العربي السوري حسب الجنس القطاعات الاقتصادية خلال الفترة١٩٧٠-١٩٩٧

الأعوام	١٩٧٠			١٩٨١			١٩٩٧		
قطاعات	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
الزراعة	٤٩,٥	٦٨,٤	٥١,٦	٢٢,٧	٤٧,٧	٢٥,٥	٢٢,٧	٤٧,٣	٢٦,٥
الصناعة	١٣,٤	١٢,٣	١٣,٣	١٧,٣	١٢,٠	١٦,٦	١٦,٣	١١,٦	١٥,٦
البناء والتشييد	٧,٩	٠,٦	٧,١	١٨٧,٦	١,٧	١٦,٣	١٣,٧	٠,٩	١١,٧
النقل والمواصلات	٤,٦	٠,٦	٤,٢	٦,٣	١,٧	٥,٧	٧,١	٠,٩	٦,٠
القطاعات الأخرى	٢٤,٦	١٨,١	٢٣,٨	٣٥,٨	٣٦,٩	٣٥,٩	٤٠,١	٣٩,٦	٤٠,٢
المجوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

البيانات الواردة في الجدول من المصادر التالية:

١- المكتب المركزي للإحصاء دمشق، نتائج السكان لعام١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤.

٢- المكتب المركزي للإحصاء دمشق، نتائج بحث القوى العاملة للأعوام١٩٧٩-١٩٨٤-١٩٨٩.

٣- المجموعات الإحصائية للأعوام١٩٩٥-١٩٩٧.

جدول رقم (٣)

دراسة التطور في التركيب العمري للسكان في سورية (%)

	مجموع	١٩٧٠			١٩٨١			١٩٩٧		
		أقل من ١٥	١٥ حتى٥٩	٦٠ فما فوق	أقل من ١٥	١٥ حتى٥٩	٦٠ فما فوق	أقل من ١٥	١٥ حتى٥٩	٦٠ فما فوق
مجمـــل السـكان (%) من ضمنهم	١٠٠,٠٠	٤٩,٢	٤٥,٢	٥,٦	٤٨,٧	٤٦,٧	٤,٦	٤٩,٢	٤٤,٥	٦,٣
ذكور	١٠٠,٠٠	٥١,٥	٤٤,٤	٥,٦	٤٨,٦	٤٦,٤	٥,٠	٥٠,٠	٤٣,٥	٦,٥
إناث	١٠٠,٠٠	٤٨,٥	٤٥,٦	٥,٩	٤٨,٣	٤٦,٩	٤,٨	٤٨,٥	٤٥,٢	٦,٣

المصدر:

_ المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٧٠-١٩٨١-١٩٨٥-١٩٩٥-١٩٩٧.

- المكتب المركزي للإحصاء بدمشق.

جدول رقم (٤)

معاملات الإعالة الاقتصادية للسكان في سن العمل في الجمهورية العربية السورية

معاملات الإعالة الاقتصادية	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٩٧
معاملات الإعالة الاقتصادية لكل شخص في سن العمل (١٥-٥٩)سنة	١,٠٤٩	١,٢٧	١,٤	١,٢٥
معاملات الإعالة للأطفال دون سن ١٥سنة	٠,٩٥٢٩	١,١٣	١,٣	١,١١
معاملات الإعالة للكبار ٦٠سنة فما فوق بالنسبة المئوية	٠,٥٨٤	٠,١٤	٠,١	٠,١٤
أطفال أقل من ١٥سنة	٨٤,١	٨٨,٩	٩٢,٩	٨٨,٨
كبار (٦٠سنة فما فوق)	١٥,٩	١١,١	٧,١	١١,٢

المصادر:

- تعدادات السكان لعام١٩٦٠-١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤.
- المجموعة الإحصائية لعام١٩٩٢-١٩٩٣-١٩٩٤-١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧.
- المركز الإحصائي بدمشق.

جدول رقم (٥)

معدلات نمو السكان وفروع الهيكل التعليمي في سورية خلال ١٩٦٠-١٩٩٧

الأعوام	السكان	طلاب ابتدائي	معلمون	طلاب إعدادي	طلاب ثانوي	مدرسون	موازنة التربية	طلاب جامعة	موازنة التعليم العالي	دور المعلمين والمعلمات	التعليم	رياض الأطفال	صفوف مكافحة الأمية (منتسبون)
معدلات النمو خلال:													
١٩٦٠	٣,٣٠	٦,٢٧	٥,٨	١١,٢	١٣,٣٩	٩,٩٧	٧,٩٨	١١,٩	-	٦,٠	١,٢	٢,٦	٢١,٥
١٩٧٠ ١٩٨١	٣,٣٣	٤,٦٥	٨,١	٦,٦٥	٧,٠	١٠,٩٧	١٤,٦٣	١١,٦	٩,٢	١٧,٠	٨,٧	٢,٣	١٥,١
١٩٨١ ١٩٩٧	٣,٣٣	٥,٥	٥,٦	٦,٦٥	٧,٠	٩,٥	١٧	٣,٨	٥,٣	١,٤٤	١٠,٤	١٢,٣	٤,٥

المصدر:

المجموعات الإحصائية للأعوام:١٩٦٣-١٩٨٣-١٩٨٨-١٩٩٤-١٩٩٧.

المكتب المركزي للإحصاء -دمشق.

المراجع

١- الأمم المتحدة: صندوق النشاطات السكانية ـ تقرير عن احتياجات الدولة في مجـال النشـاطات السكانية ـ الجمهورية العربية السورية١٩٧٧-١٩٨٨.

٢- المكتب المركزي للإحصاء ـ التعداد العام للسكان والمساكن للأعـوام١٩٦٠-١٩٧٠-١٩٨١-١٩٩٤.

٣- المكتب المركزي للإحصاء ـ المجموعات الإحصائية للأعـوام١٩٦٠-١٩٦٥-١٩٧٠-١٩٧٧-١٩٨١-١٩٨٥-١٩٩١-١٩٩٥١٩٩٤-١٩٩٧.

٤- وزارة الصحة ـ التقرير السنوي للأعوام١٩٦٦-١٩٨٠-١٩٩٠-١٩٩٥.

٥- د. عصام خوري ـ د. مصطفى العبد الله ـ قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربـي ـ وزارة الثقافة ـ دمشق١٩٩٣.

٦- الحركة السكانية والتخطيط الإنمائي في الوطن العربي مع إشارة خاصة لحالة الجمهورية العربية السورية١٩٩٢ ـ دمشق ـ مركز الدراسات السكانية إعداد مجموعة من الباحثين.

٧- الاستراتيجية الوطنية المقترحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية١٩٩١ ـ دمشق ـ بالتعاون بين هيئة تخطيط الدولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان إعداد مجموعة من الباحثين.

٨- عبد المالك الأخرس: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجمهوريـة العربيـة السـورية ـ دمشق١٩٨٩.

٩- د. ممدوح الخطيب الكسواني ـ الإحصاء السكاني ـ دمشق١٩٨٦.

* تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق ١٩٩٨/٨/١١.